

ورشة الدوحة

"الحل السلمى للنزاعات والانتقال الديمقراطي"

٢٩-٣٠ مايو / آيار ٢٠١٠ م

الدوحة / قطر

البيان الختامى

احتضنت الدوحة بتاريخ ٢٩ - ٣٠ مايو آذار ٢٠١٠ ورشة عنوان "الحل السلمى للنزاعات والانتقال الديمقراطي"، التي تمت تحت إشراف وبتنظيم كل من "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر" و"المؤسسة العربية للديمقراطية" وتعتبر هذه الورشة الأولى التي تعقد في سياق الإعداد للدورة السابعة لمنندى المستقبل، الذي ستلتئم فعالياته بالعاصمة القطرية يومي ١ ، ٢ من شهر ديسمبر المقبل برئاسة مشتركة قطرية - كندية.

وقد تميزت الورشة بحضور ١١٠ مشاركة ومشارك من خبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية من معظم الدول العربية وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فضلاً عن ممثلي المنظمات الدولية والحكومات .

وأبرزت جلسات العمل الثلاث التي عقدت، إلى جانب الورشات الفرعية، ما يكتسبه موضوع الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي في هذه المنطقة التي تشهد أكثر نسبة نزاعات في العالم، وفي المقابل " تعتبر أقل المناطق تقدماً في مجال الديمقراطية". لهذا أكد المشاركون - خاصة داخل الورشات - على أهمية وضرورة تشريك منظمات المجتمع المدني إلى جانب الحكومات وجامعة الدول العربية وبقية المؤسسات الإقليمية في معالجة النزاعات المحلية، وهو ما يتطلب إزالة العقبات التشريعية والسياسية التي تعاني منها هذه المنظمات، وقبولها كشريك فاعل وأساسي، إضافة إلى وجوب رفع قدراتها في مجال تحقيق المصالحات الوطنية.

كذلك استعرضت الورشة عدداً من التجارب العملية التي تمت في أكثر من بلد، وبادرت بها أو اشتركت فيها منظمات غير حكومية، وشملت بالخصوص اليمن، لبنان، المغرب، الجزائر، السودان، العراق، البحرين، فلسطين، الصومال، بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية لحل النزاعات التي قادتها دولة قطر. وإذ تفاوتت هذه التجارب وتنوعت، إلا أن المشاركين رأوا فيها خبرة هامة يجب إخضاعها للتحليل والتقييم، لاستخلاص الدروس التي من شأنها أن تساعد الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على توسيع خبراتها وقدراتها في هذا المجال.

في خاتمة الورشة، تم استعراض أبرز التوصيات التي توصل إليها المشاركون، ومن أهمها "إنشاء مخبر لتحليل ومعالجة النزاعات في المنطقة" كما تم التأكيد بالخصوص على اعتبار الحل السلمي للنزاعات آلية صالحة

ليس فقط لإخماد بؤر التوتو المسلح التي بدأت تندلع هنا وهناك، ولكنه أيضا أسلوب حضاري ووقائي لحسن إدارة الاختلاف والتنوع، وحماية مجتمعات المنطقة من مخاطر الانفراد بالسلطة والثروة، الذي من شأنه أن يفتح المجال أمام الانزلاق نحو العنف والفتنة وتهديد أمن المجتمعات والدول.

هذا وقام المشاركون بتوجيه الشكر لدولة قطر على استضافتها لأعمال الورشة والدعم الموجه لعقدتها، فضلا عن حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة كما وجهوا الشكر لوزارة الخارجية الكندية وإلى كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر والمؤسسة العربية الديمقراطية ومركز الأبحاث حول التنمية الدولية بكندا على مبادرتها لعقد الورشة.

الدوحة في : ٢٠١٠/٥/٣٠م